مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 35- 4- 2019: 325-340

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 325-340

تأثير التمويل بالاقتراض من المصارف على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أنطوانيت حرب[1]

[1] جامعة دمشق، كلية الاقتصلد، قسم المصارف والتأمين، ماجستير أسواق مالية.

الملخص:

تناول البحث دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها أصبحت محط أنظار لصانعي القرار حول العالم نظراً لأهميتها الإقتصادية والإجتماعية لاقتصادات دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، كما سلط الضوء على أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام نموها.

حيث تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل عديدة من أهمها التمويل وهو محور اهتمام هذه الدراسة، حيث تكمن مشكلة الدراسة في محدودية وعدم تنوع مصادر التمويل، وقد قامت على الفرض الرئيسي الذي ينص على أنه "لا توجد علاقة بين التمويل المصرفي وربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

تمثلت أهمية الدراسة في توسيع قاعدة الاستثمار في البنوك حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوقاً جديداً وكبيراً للهيئات التمويلية.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التمويل بالإقتراض، الربحية.

تاريخ الايداع: 2023/1/29
تاريخ النشر: 2023/3/17

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

ISSN: 2789-8202 (online).
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

The impact of financing by borrowing from banks on the profitability of small and medium enterprises

Antoinette Harb

Abstract:

The role of the banks in financing small-sized enterprises has become a focus of attention for decision-makers around the world, given their economic and social importance to the economies of both developed and developing countries.

However, they face several problems and the most important of which is financing. Financing the subject of this study where the problem of study lies in the limited and non-diversified sources of financing small businesses. The study is based one main hypothesis, which states that, "there is no significant relationship between financing by debt and the profitability of small enterprises".

The importance of this study stems from extending the base of investment in banks as small businesses represent a new and huge market for financing agencies.

Key words: Small and Medium Enterprises, Banking Credit, Profitability

Received: 29/1/2023
Accepted: 17/3/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under
A **CC BY- NC-SA**

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، فإنها لاتقدم فرصاً للتوظف فقط بل إنها تعتبر الدافع الرئيسي لزيادة الصادرات وزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي.

وأصبح الإهتمام بنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها جميع الدول المتقدمة والنامية، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل جديدة ومكافحة الفقر والبطالة مع الحاجة الشديدة لوجود قطاع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون قادراً على مواجهة التحديات، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لها بكافة أنواعه ومواجهة التحديات التي تواجها واقتراح الحلول المناسبة.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

ما مدى انتشاريع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، وما مجالاتها، وماهي مصادر تمويلها؟

ما مدى محدودية مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ما علاقة الائتمان المصرفي في ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف البحث:

إلقاء الضوء على دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وذلك نظراً لأهميتها في تشجيع الاقتصاد الوطني وزيادة مستوى الدخل القومي من ناحية ولتقليل معدلات البطالة من ناحية أخرى.

وبشكل أدق يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- إبراز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية
- التعرف على أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- التعرف على دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه تلك المشروعات في الحصول على التمويل
- بيان مدى علاقة التمويل بالاقتراض من المصارف في ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تقديم التوصيات التي تعزز من فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي بما يضمن نموها واستمراريتها وتطوير أدائها.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث للعديد من الاعتبارات :

- ابراز دور المصارف السورية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثير ذلك على ربحيتها.
- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى توزيع مخاطر الائتمان للبنوك.
- توسيع قاعدة الاستثمار في البنوك حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوق جديد وكبير للهيئات التمويلية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً و يعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ولا يكتفي هذا المنهج بجمع المعلومات بل يتعداه الإ التحليل والربط والتفسير للوصول إلى النتائج والتصيات، وقد تم الاعتماد على الدراسة النظرية والميدانية لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات.

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع العاملين في مجال منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف العاملة في سورية والتي تتكون من (6) مصارف عامة و(14) مصرف خاص من بينها (3)مصارف إسلامية، كما يتألف مجتمع البحث من جميع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تم توزيع الاستبيان المصمم لأغراض البحث على (120) شخص من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

1-دراسة بعنوان: دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي (دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007-2012)

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بدور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة، ومدى أهمية هذه المشاريع في معالجة الفقر والحد من ظاهرة البطالة، وبالتالي مدى سعي البنوك لتحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية من خلال تمويل أصحاب المشروعات الصغرى.

أهم نتائج هذه الدراسة: عدم إسهام البنوك السودانية في تمويل المشروعات الصغيرة نظراً لانخفاض العائد المتحقق منها وارتفاع تكاليف متابعتها ومخاطر عدم استردادها

2-دراسة بيان حرب (2006) بعنوان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية)

هدفت هذه الدراسة إلى العمل على تحسين واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة المعوقات و المحددات التي تحد من دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة ضرورة وجود هيئة للإشراف على المشروعات الصغيرة، والعمل على تدريب القائمين عليها وإيجاد منافذ لتوزيع منتجاتها.

3- دراسة ميساء حبيب، سلمان (2009) بعنوان (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استرايجية التنمية) دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية

يهدف البحث إلى استعراض مجموعة الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام المشروعات الصغيرة وتحد من دورها التنموي وذلك من خلال دراسة عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة التي نفذتها هيئة التشغيل وتنمية المشروعات، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هو مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً والحد من ظاهرة البطالة وتحسين مستوى المعيشة

والحد من الفقر، ومن التوصيات التي خلص إليها البحث هو ضرورة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة والعمل على دعمها ورعايتها.

4-دراسة بعنوان: (دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك التنمية المحلية")

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الاجراءات المتبعة من قبل البنوك التجارية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسليط الضوء على العقبات التي تواجهها وتحد من عملها، بالإضافة إلى إبراز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية، ومن نتائج البحث هو عدم اعتماد بنك التنمية المحلية على تقنيات حديثة في تمويل المشروعات الصغرى وإنما اعتماده على الطرق التقليدية في توفير التمويل.

5-دراسة بعنوان:

Bank Financing for SMEs around the world: drivers, obstacles, business models, and lending practices

التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم: الدوافع، العقبات، نماذج الأعمال، وممارسات الإقراض

ركزت هذه الدراسة على التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والقيود والعقبات التي تواجهها، وأظهرت النتائج توجه البنوك نحو المشاريع الاستثمارية التي تمتلك ضمانات كافية ولا تواجه قيود تمويلية كما هو الحال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر مفهوم المشروعات الصغيرة من المفاهيم النسبية وليست المطلقة، حيث تسير الدراسات الاقتصادية إلى عدم وجود اتفاق موحد بين الباحثين والمختصين حول مفهوم محدد للمشروع الصغير، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد ماهية المشروع الصغير، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الأخر ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد، فقد أشارت الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا إلى أن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة.[1]

- التعريف الأمريكي: حيث عرفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المشروع الصغير بأنه "ذلك المشروع الذي يتراوح عدد العمال فيه من 5 – 200 عامل".
- أما تعريف البنك الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:[2] بأنها مشروعات الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفاً،وللتأهل لمؤسسة صغيرة أو متوسطة فيجب أن تستوفي الشركة المعنية اثنين من ثلاثة شروط على الأقل بشأن عدد الموظفين، والأصول ،والمبيعات.

ولأغراض متعلقة بتقارير العملاء تستخدم إدارة الأسواق المالية العالمية بمؤسسة التمويل الدولية (IFC) حجم القرض كمؤشر، لأن بعض المصارف غير قادرة على رفع تقارير طبقاً لحجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم العديد من المصارف القائمة في الوقت الحاضر بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام أرقام المبيعات السنوية.

[1] الأمانة العامة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات"، بحث مقدم الى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2006 ،ص 8

[2] مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، مجموعة البنك الدولي، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،عام 2009، 76

- الاتحاد الأوروبي: يستخدم الاتحاد الأوروبي معياريين في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هما عدد العمالة والمبيعات السنوية حيث يعرف:[3]

المشروع الصغير: هو المشروع الذي لا يقل عدد العاملين فيه عن (50) عامل، ولا تقل مبيعاته السنوية عن (10) ملايين يورو.

المشروع المتوسط: هو المشروع الذي لا يقل عدد العاملين فيه عن (250) عامل، ولا تقل مبيعاته السنوية عن (50) مليون يورو.

- منظمة العمل الدولية:[4] عرفت المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من عشرة عمال، والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين (10–99) عامل وما يزيد عن (99) عامل يعد مشروعات كبيرة.

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

قانون المشروعات الصغيرة والتوسطة رقم 71 لعام 2001:

القانون رقم 71 لعام 2001أول قانون صدر في سورية وتوجه نحو المشاريع الصغيرة،وبموجب هذا القانون تم إنشاء هيئة مكافحة البطالة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، حيث عرفها القانون:

المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي رأسمالها من (100–3000) ألف ليرة سورية.

المشروعات المتوسطة: هي المشروعات التي رأسمالها يزيد عن (3000–25000) ألف ليرة سورية.

التعريف المنبثق عن المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006:

المتضمن إحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات حيث تم تعريف المشروعات على أساس معيار مزدوج مؤلف من رأس المال المستثمر وعدد العمال كما يلي:

المشروع الصغير: هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين عن ستة.

المشروع المتوسط: هو كل مشروع لا يتجاوز رأس ماله خمسة عشر مليون ليرة سورية، ولا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً.

التعريف الصادر عن مجلس النقد والتسليف حسب القرار 666 لعام2011:[5]

المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي لايزيد عدد عمالها عن 50 ولا يقل عن 20 عاملاً مسجلين أصولاً، ولا يزيد عن إجمالي موجوداتها عن 50 مليون ليرة سورية ولا تقل عن 20 مليون ليرة سورية.

المشروعات المتوسطة: هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن 250 ولا يقل عن 50 عاملاً مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 250 مليون ليرة سورية ولا تقل عن 50 مليون ليرة سورية.

وللملاحظة: فإنه مع تعدد هذه التعريفات وكثرتها إلا أنها في الغالب تعتمد على بعض المعايير والأسس الثابتة ومن أهمها:[6]

---

[3] مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، مجموعة البنك الدولي، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عام 2009، 76

[4] موقع منظمة العمل الدولية WWW.ilo.org

[5] القرار رقم 666 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية، دمشق، 2011

[6] محمد عبد الرحمن عبد العال، مرجع سبق ذكره،ص 18، ص 19

1. معيار حجم العمالة: حيث يقوم هذا المعيار بتصنيف الشركات حسب عدد العمالة التي تعمل به، فكلما زاد عدد العمال دل هذا على كبر هذه المشروعات، وبالعكس كلما انخفض عدد العمالة صنف هذا النشاط على أنه من المشروعات الصغيرو أو المتوسطة ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعاً لبساطته وسهولة مقارنته وثباته النسبي بالإضافة إلى وفرة بياناته وسهولة قياسه.

2. معيار رأس المال: إن هذا المعيار يهتم بصورة أساسية بمقدار حجم رؤوس أموال الشركات، فكلما زاد رأس مال الشركة صنفت على أنها شركة كبيرة، وكلما انخفض رأس مال الشركة صنفت على أنها من الشركات الصغيرة أو المتوسطة ويحظى هذا المعيار باهتمام خاص حيث إنه يعد عنصراً حاسماً في تحديد الطاقة الانتاجية للمشروعات سواء في المراحل الأولى لإنشاء المشروع أو في عملية التوزيع.

3. معيار حجم المبيعات: حيث يعتمد هذا المعيار على قياس حجم المشروعات اعتماداً على حجم المبيعات خلال فترة زمنية معينة، ومع سهولة هذا المعيار وبساطته إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه منفرداً حيث إنه لايعكس بصورة كلية وضع وحجم المشروع.

4. معيار التكنولوجيا المستخدمة: فكلما زاد مستوى التكنولوجيا المستخدمة في العملية الانتاجية وتطورها اعتبر هذا المشروع ضمن المشروعات الكبيرة وذلك لقدرة هذا المشروع على استيراد هذه التكنولوجيا واستيعابها، فكلما انخفض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في المشروع صنف ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

و مع تعدد هذه المعايير والأسس واختلافها نجد أن معياري (العمالة ورأس المال) من أكثر المعايير شمولاً في الاقتصاديات المختلفة حيث إنها تعتبر أكثر تعبيراً عن واقع هذه المشروعات.

خصائص المشروعات الصغيرة:[7]

1. قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة.
2. تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات، وزيادة كفاءتها وامتصاص المدخرات والعمل على تشغيلها وتدوير رؤوس الأموال.
3. ارتفاع المستوى المهاري للعمالة المشتغلة بها نظراً للتخصص الدقيق.
4. سهولة إقامة علاقات قوية مع المجتمع المحلي.
5. سهولة تأسيسها نسبياً نظراً لعدم حاجتها لرأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة.
6. تعد المشروعات الصغيرة صناعات مغذية لغيرها من المشروعات المتوسطة أو الكبيرة فلها دور في توسيع قاعدة الانتاج المحلي.

مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال دورها في المجالات التالية:

[7] نيفين طلعت صادق، "برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الأعمال" رسالة ماجستير،2011، ص54.

- تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي: حيث تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتدعيم دور المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب عمالة نسائية كالحياكة والتطريز وغيرها من الأنشطة التي يستطعن ممارستها من داخل بيوتهن مما يساعد على زيادة دخولهن ورفع مستوى معيشتهن.
- المساهمة في تحقيق التوازن الاقليمي للتنمية: تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الاقليمي لعملية التنمية لما تتحلى به من قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي والقدرة على التكيف مع المتغيرات بعكس المشروعات الكبيرة التي تميل إلى التركز في المدن والمناطق الصناعية.
- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة: تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في عملية التنمية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي وزيادة فرص العمل، باعتبار أنها توظف عدداً لا بأس به من العمال ولفئات مختلفة من المجتمع لأنها غالباً لا تشترط مؤهلاً علمياً معيناً أو خبرة طويلة.
- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشروعات مغذية تعتمد عليها المشروعات الكبيرة، لذلك فإن التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشؤوعات الكبيرة أم في بالغ الأهمية ويساعد في تدعيم الصناعة ككل.
- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الدور الذي تلعبه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية تأقلمها مع التغيرات الاقتصادية.
- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الابداع والابتكار: نتيجة للمنافسة التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الشركات الكبيرة، فقد لجأت إلى زيادة الاهتمام بالابداع والابتكار في مجال عملها، حيث أنها تفوقت على الشركات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة.

دور المصارف السورية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أما تمويل المؤسسات الكبيرة الحجم هو أمر اعتادت عليه المؤسسات المالية وتمرست فيه، الإ أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم يكن ضمن أولويات المصارف ليس فقط في سورية بل في مختلف أنحاء العالم وفي ظل مثل هذا الغياب التاريخي عن النشاط فقد تم تأسيس العديد من المؤسسات وقد كانت سورية من ضمن البلدان التي سارت في هذا الاتجاه حيث تم تأسيس بنك الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر والمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

وقد بدأت بعض المصارف تطرق هذه السوق مدفوعة باعتبارات المنافسة والاعتبارات الاجتماعية الإ أن هذا النشاط مازال من الناحية المنهجية نشاطاً هامشياً لا يقوم على أسس منظمة تجعل من غايتها الوصول إلى الصغار المقترضين وتعميم منتجات تتناسب واحتياجاتهم وأوضاعهم.

وفيما يلي جدول يوضح القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل بعض المصارف السورية خلال الفترة 2015-2021:

الأعوام	بنك بيمو السعودي الفرنسي	البنك العربي	البنك الدولي للتجارة والتمويل
2015	6,375,331,678	62,893,973	2,295,389,440
2016	6,638,542,791	26,619,482	877,187,035
2017	6,823,592,276	30,218,115	1,148,717,132
2018	9,721,539,004	11,899,906	1,439,909,881
2019	15,789,924,449	1,229,817,348	506,751,231
2020	17,674,135,622	1,327,463,208	892,609,500
2021	73,160,444,254	5,838,468,769	28,248,021,310

المصدر :هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

نلاحظ من الجدول السابق زيادة في معدل القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي بين عامي 2015 – 2021 حيث بلغ إجمالي قيمتها (6,375,331,678) ليرة سورية في العام 2015 مقابل (73,160,444,254) ليرة سورية في العام 2021.

كما أن هناك زيادة في معدل القروض الممنوحة من قبل البنك العربي بين عامي 2015 – 2021 حيث بلغ إجمالي قيمتها (62,893,973) ليرة سورية في العام 2015 مقابل (5,838,468,769) ليرة سورية في العام 2021 مع ملاحظة انخفاض إجمالي قيمتها في العام 2016 و 2017 و 2018 عن العام 2015 لتعود وتزداد في العام 2019 وتستمر في الزيادة حتى العام 2021.

كذلك الأمر بالنسبة للبنك الدولي للتجارة والتمويل حيث هناك زيادة في اجمالي قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين عامي 2015 – 2021 حيث بلغ إجمالي قيمتها (2,295,389,440) ليرة سورية في العام 2015 في حين وصل إجمالي قيمتها لل (28,248,021,310) ليرة سورية في العام 2021 وقد تم ملاحظة تفاوت في قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة بين عامي 2015 – 2021 فكان هناك زيادات في قيكتها تارة وانخغاضات في قيمتها تارة أخرى.

محددات التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السوق السورية:

هنا يبرز السؤال الأتي: لماذا غابت المصارف عن هذا المجال كنشاط منظم؟ والجواب على ذلك ما يعيشه القطاع المالي، مثل تحديد أسعار الفائدة ومعدلات الاحتياطي المرتفع، والرقابة المباشرة على الائتمان، وهي عوامل حالت دون المصارف وهذا القطاع مرتفع المخاطر والكلفة.

هذا هو السبب العام لغياب المصارف عن مجال الإقراض صغير الحجم، ولكن هناك مجموعة من العوامل التي تحد من دور المصارف في الإسهام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها:

1- ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، حيث إن المصارف عادةً لا تقوم بتقديم قروضها الإ لمقترضين متميزين بصفات معينة من أهمها:

- أن يكون لديهم عمليات واسعة النطاق نسبياً
- أن يتمتعوا بكفالات وضمانات كافية، وهذا قد لايتوفر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2- نقص الخبرة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أساسيات المعاملات المصرفية.

3- إرتفاع تكاليف إدارة ومتابعة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لعدم وجود قسم متخصص بتمويلها لدى غالبية المصارف.

4- تركز الفروع المصرفية وكثرتها في مناطق وجود المشروعات الكبيرة، أما في المناطق التي تكثر فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنها تعاني من قلة وجود الفروع المصرفية مما يشكل عائقاً أمامها.

علاقة تكلفة التمويل بالاقتراض "سعر الفائدة" بربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد هدف تعظيم الربحية من الأهداف التي تسعى المشروعات لتحقيقها، وتنشأ أهميته من كونه مصدراً مهماً من مصادر التمويل الذاتي، ولكن هذا الهدف يواجه مخاطر مالية عالية فيما لو اعتمد المشروع على مصادر التمويل المقترض، فسعر الفائدة يؤثر على نسبة الربحية فمع ارتفاع تكاليف التمويل "سعر الفائدة" تنخفض معدلات الأرباح حيث يتم احتساب صافي الربح للمشروع بعد طرح مصاريف وفوائد وعمولات الاقتراض.

لذلك فإن عملية التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار بينها والاعتماد على المزيج الأفضل منها عملية بالغة الأهمية فإن التمويل بالقروض قصيرة الاجل أقل تكلفة من التمويل بالقروض الطويلة الأجل وبالتالي أكثر ربحية وذلك لسببين الأول: أن أسعار الفائدة القصيرة الأجل تكون أدنى عادة من أسعار الفائدة الطويلة الأجل لأن درجات المخاطرة المرتبطة بالقروض قصيرة الأجل أقل منها في القروض الطويلة الأجل، الثاني: إن الاقتراض القصير الأجل يعطي المشروع مرونة أكبر من حيث سداده عند استحقاقه أو تجديده بحسب احتياجاته للأموال.

فإذا تناقصت حاجة الشركة للأموال، فيمكنها أن تسدد القروض القصيرة الأجل في حال استحقاقها، أما إذا تناقصت حاجتها للأموال وكانت قروضها طويلة الأجل، فإن على المشروعات أن تتحمل تكاليف الفائدة العالية على هذه القروض مما يزيد من تكاليف التمويل ويخفض الربحية.

الدراسة الميدانية:

تم اتباع الاجراءات التالية لإتمام التحليل الإحصائي للبحث :

- مرحلة إدخال ومعالجة البيانات: تم مراجعة استمارات الاستبيان للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي حيث تم استبعاد الاستمارات التي لاتتوافق مع شروط البحث، ثم قامت الباحثة بترميز البيانات وتفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Statistical Package For Social Sciences (SPSS.
- مرحلة الإحصاءات الوصفية: قامت الباحثة باستخراج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، هذا ويشمل الإحصاء الوصفي كل من المتوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف والترتيب على أساس القيم الأقل تشتتاً أو الأكثر تجانساً.
- مرحلة الإجابة على الأسئلة البحثية: المقاييس الإحصائية الوصفية متمثلة بالمتوسطات الحسابية المرجحة، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، والترتيب لتحديد سمات عينة الدراسة. واستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين المتغيرات.

علاقة التمويل بالإقتراض من المصارف في ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (1)نتائج التحليل الوصفي لمتغير الربحية وفقاً لإجابات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	الخبرة في مجال المشروع يؤدي إلى إنجاحه	3,65	0,645	12,20	1
2	التمويل الذاتي للمشروع يحقق أرباحاً	2,94	0,753	17,50	2
3	التمويل بالإقتراض يحقق أرباحاً	2,84	1,174	29,03	4
4	التمويل بالإقتراض من المصارف يساهم في إنجاح المشروع	3,06	0,784	17,70	3
5	**المتوسط العام**	3,12	0,521	11,02	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق:

جاءت عبارة (الخبرة في مجال المشروع يؤدي إلى إنجاحه) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.645) وهذا يدل على مدى أهمية التخصص و الخبرة الموجودة لدى أصحاب المشاريع في نجاح مشاريعهم، ثم تليها عبارة (التمويل الذاتي للمشروع يحقق أرباحاً) بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري(0.753) مشيرةً إلى أن الاعتماد على التمويل الذاتي يساعد المشروعات في تحقيق الأرباح، ثم تأتي عبارة (التمويل بالإقتراض من المصارف يساهم في إنجاح المشروع) بمتوسط حسابي (3.06) وبانحراف معياري (0.784) والتي تعبر عن مدى تحقيق المشروع للأرباح عند اعتماده على التمويل من المصارف.

وجاءت أخيراً عبارة (التمويل بالإقتراض يحقق أرباحاً) وذلك وفقاً لإجابات مفردات العينة بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري(1.174) مشيرةً إلى مدى تأثير التمويل المصرفي على ربحية المشروع.

الجدول رقم (2) نتائج التحليل الوصفي لمتغير الربحية وفقاً لإجابات العاملين في مجال منح التمويل

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	تخفيض سعر الفائدة يزيد من ربحية المشروع	3.48	1.075	31.28	2
2	الضمانات المطلوبة من قبل المصرف يؤثر سلباً في الحصول على التمويل	3.25	0.986	30.75	1
3	منح التمويل لشراء الأصول الثابتة للمشروع	3.81	1.193	31.62	3
4	الاجراءات الروتينية تحول دون الحصول على التمويل في الوقت المناسب	3.04	1.019	34.25	4
5	**المتوسط العام**	3.39	0.673	18.43	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي

جاءت العبارة (الضمانات المطلوبة من قبل المصرف يؤثر سلباً في الحصول على التمويل) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.25) وبانحراف معياري (0.986) وهو يدل على مدى تأثير هذا العامل على رغبة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقبالهم على طلب التمويل المصرفي، تليها عبارة (تخفيض سعر الفائدة يزيد من ربحية المشروع) بمتوسط حسابي (3.48) وبانحراف معياري (1.075) والتي تعبر عن مدى تأثير سعر فائدة القرض الممنوح على ربحية المشروع باعتبار الفوائد هي جزء من مصاريفه حيث إن تخفيض سعر الفائدة يزيد من ربحيته، ثم تأتي عبارة (منح التمويل لشراء الأصول الثابتة للمشروع) بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (1.193) مشيرة إلى أهمية التمويل المصرفي في شراء الموجودات الثابتة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وجاءت أخيراً عبارة (الاجراءات الروتينية تحول دون الحصول على التمويل في الوقت المناسب) بمتوسط حسابي (3.04) وبانحراف معياري (1.019) والتي تشير إلى مدى تأثير الاجراءات الإدارية الطويلة سلباً في الحصول على التمويل المطلوب في الوقت المناسب.

اختبار صحة الفرضية:

الفرضية: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التويل بالإقتراض والربحية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

متغيرات الفرضية:

- التمويل بالإقتراض
- الربحية

الأسلوب الاحصائي المستخدم:

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ليحدد مدى قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، فإذا كان مستوى المعنوية أقل من (0,05) دل ذلك على وجود علاقة دالة إحصائياً، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (0,05) دل ذلك على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً.

الجدول رقم (3)نتائج اختبار العلاقة بين التمويل بالإقتراض وربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)

الفرضية	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة
دور التمويل بالاقتراض من المصارف في ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	.341	0.000	دالة

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالإقتراض والربحية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ معامل الارتباط (341.) بمستوى معنوية أقل من (0.01).

اثبات الفرضية:

يتم قبول الفرضية الإحصائية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالإقتراض والربحية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالإقتراض والربحية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

تم التوصل إلى عدد من النتائج كما يلي:

1-تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في النهضة الاقتصادية وتعتبر أداة لتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

2-تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية من خلال مكافحة البطالة والفقر وتمكين المرأة وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

3-إن انخفاض سعر الفائدة على القرض الممنوح يزيد من ربحية المشروع.

4- توفر السيولة بالمشروع له علاقة بنوع التمويل.

5- الضمانات تعتبر من العوامل الجوهرية التي تحول دون إقبال أصحاب المشاريع الصغيرة على التمويل المصرفي.

6- كلما قصرت آجال استحقاق ديون المشروع كلما كان الخطر أكبر والربحية أعلى والعكس صحيح ،أي أنه كلما طالت آجال استحقاق ديون المشروع كلما كان خطر عدم توفر السيولة النقدية لتسديد الديون أقل وكانت الربحية أقل بسبب تكلفة الفائدة العالية.

التوصيات:

توصي الدراسة بالقيام بما يلي:

1- العمل على تدريب وتأهيل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تبسيط الاجراءات الأدارية والقانوية الخاصة بتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- على المصارف أن تقوم بشراء الموجودات لأصحاب المشروعات الصغيرة.

4- توفير مصادر التأجير التمويلي.

5- إلغاء الضمانات ويكفي ضمان المشروع فقط.

6- تبسيط إجراءات الحصول على التمويل.

7- ضرورة إنشاء مصارف متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

8- على كل مصرف العمل على استحداث دائرة خاصة بتقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

9- تفعيل دور مختلف هيئات دعم ومرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها لنشاطها وتطويره بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

10- الاعتماد على التمويل بالقروض بنسب بحيث لا تؤثر تكلفتها "سعر الفائدة" على ربحية المشروع.

11- دراسة وتحليل أنماط تمويل المشروعات الصغيرة في ضوء الكلفة والخطر والربحية واختيار نمط تمويل مناسب.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1-سليمان، ميساء حبيب. الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية "دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الادارة والاقتصاد، 2009.

2-عفانة، جهاد، أبو عيد، قاسم، إدارة المشروعات الصغيرة. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2004.

3-الفاعوري، حمدان عبيد، مشكلات ومعوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها، المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005.

4-مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، مجموعة البنك الدولي. دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عام 2009.

5-زيدان، محمد، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.

6-حداد، مناور، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشوعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر،2006.

7-حرب، بيان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006.

8-عبد الساوي، عبد الماجد بله، وعلي، قاسم الفكي: دور البنوك في استدامة المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

9-المحروق، ماهر حسن، ومقابلة، إيهاب: المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جبل عمان، الأردن، 2006.

10- هيكل، محمد: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2003.

11- الخضر، علي، وحرب، بيان: إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2004.

12- سليمان، سرحان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مركز النيل للإعلام، جمهورية مصر العربية، 2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Bell, Kenny and Vos: SME Capital Structure: The Dominance Of Demand Factors, 22nd Australasian Finance and Banking Conference 2009. Available at SSRN.

2- Rodriguez-Fernandez, Francisco and Udell, Gregory F. and Carbo-Valverde, Santiago: **Bank Lending, Financing Constraints and SME Investment**, 21st Australasian Finance and Banking Conference 2008 paper. Available at SSRN.

3- Webb, Philip & Sandra: The small business handbook, the entrepreneur's definitive guide to starting and growing business, Pearson Education Limited, Great Britain.
4- www.akdn.org
5- www.alwataniya.sy